كلمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان – مملكة البحرين

في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي

قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع البحريني

قدمها سعادة المهندس علي أحمد الدرازي

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان – مملكة البحرين

27 و28 سبتمبر 2022

المنامة - مملكة البحرين

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يطيب لي أن أتقدم لكم بجزيل الشكر والتقدير على مشاركتكم في هذا المؤتمر الدولي، الذي تم تنظيمه في ظل ما تشهده مملكة البحرين من تقدم بارز في مجال حقوق الإنسان، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والحرص البالغ الذي توليه الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله، والدور الكبير الذي تضطلعُ به وزارة الداخلية في تنفيذ الإجراءات المعنية بنظام العقوبات البديلة، بوصفه نقلة نوعية في تطور وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، ويسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي والأسري، وترسيخ النهج الإنساني والحقوقي من تأهيل المحكومين لجعلهم عناصر فاعلة في المجتمع.

الحضور الكريم ..

إن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها إحدى الآليات الوطنية المستقلة المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وبما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقا لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية، أخذت على عاتقها منذ تأسيسها تنفيذ ما جاء في التشريعات المختلفة، حيث يرتكز

عملها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكفالتها، مع ضمان توفير الضمانات لحمايتها وتوفير جميع سُبل الانتصاف، من خلال تلقي الشكاوى والتبصير بالإجراءات الواجبة الاتباع وتقديم المساعدة لهم، كما تقوم المؤسسة برصد أية حالات قد تؤثر على حقوق الإنسان، وتقوم أيضا بإجراء الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان لمراكز الإصلاح والتأهيل والدور الصحية والاجتماعية والتعليمية، كما تعقد المؤتمرات وتنظيم الندوات والدورات التثقيفية والتدريبية، حيث استطاعت بناء علاقات وثيقة ومتميزة مع أجهزة الدولة المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

واستمرارًا للتعاون البنّاء بين المؤسسة مع شركائها أصحاب المصلحة، ونتاجًا للرغبة الحقيقية والجادة لدى الجميع في تفعيل نظام العقوبات البديلة، والذي استطاعت المملكة من خلاله أن تكون في مصاف الدول المتقدمة في منظومتها التشريعية والعدلية والحقوقية بوصفه نظامًا عقابيا واصلاحيا في آن واحد، يأتي تنظيم هذا المؤتمر الدولي ليسهم في التطبيق الفعّال والأمثل لما ورد في قانون العقوبات والتدابير البديلة والعمل على التوسع في تطبيقه، وإشراك الجميع للمساهمة في تنفيذ ما جاء فيه وفق مفهوم مجتمعي متقدم، وذلك بالتعاون جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع عبر توحيد الجهود كافة.

الحضور الكريم ..

لقد صدرت العديد من التشريعات في مملكة البحرين التي تؤطر وتؤسس للعمل الحقوقي والعدالة في عدة ميادين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قانون العقوبات والتدابير البديلة، والتعديلات التي أجريت على بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية بشأن التوسع في بدائل الدعوى الجنائية، وغيرها من التشريعات التي تصب جميعها في مجال حماية حقوق الإنسان، كما يعد اعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان لمملكة البحرين نقلة في مجال دفع عجلة التقدم للحقوق كافة.

وبناء على ذلك، بادرت المؤسسة بإنشاء وترؤس فريق عمل متكامل معني بوضع آلية كفيلة بتنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة لشركات القطاع الخاص والدور المنوط بها، وذلك بالشراكة مع وزارة الداخلية، ووزارة العمل، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وجمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهيئة تنظيم سوق العمل، وصندوق العمل "تمكين"، ونتج عن ذلك تدشين آلية التنفيذ في بداية هذا الشهر ، وبدأ تفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في تطبيق برامج العقوبات والتدابير البديلة، انطلاقا من مبدأ المسؤولية المجتمعية، للمساهمة في توفير فرص عمل ووظائف وتدريب وبرامج تأهيل تصب جميعها في صالح المستفيدين من برامج العقوبات البديلة، لتكون مملكة البحرين نموذًجا يحتذى به لكل دول العالم في التطبيق الأمثل لكل ما ورد في التشريعات الوطنية والمعايير الدولية التي تركز على دعم حقوق النزلاء والعمل على ادماجهم في المجتمع.

الحضور الكريم ..

إنه لولا جهود الجهات المختصة المتسارعة والحريصة على إعلاء قيم حقوق الإنسان لما تحققت جلّ هذه المنجزات الحقيقة في شأن نظام العقوبات البديلة، وعليه لا يسع المقام إلا الإشادة بالدور البارز الذي اضطلع به مجلسي النواب والشورى والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة ووزارة الداخلية ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في تنفيذ أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة، تعزيزًا لمكانة مملكة البحرين في ملفها الحقوقي بما يتوافق مع أعلى المعايير المتبعة عالميًّا، مثمنين تعاونهم الفاعل وتنسيقهم الدائم مع متطلبات المؤسسة كافة. إضافة الى أهمية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ودور المؤسسات الوطنية في متابعة التنفيذ الأمثل للعقوبات البديلة، وقيامها بتشجيع تلك الدول التي لم تقم حتى الآن بانتهاج هذا النظام للبدء في اختياره وتطبيقه ليكون من ضمن منظومتها التشريعية الجنائية.

وختاما، كلي أمل في أن يضع هذا المؤتمر من خلال جلساته توصيات تلبي التطلعات المرجوة، داعيا في ذات الوقت إلى التكاتف والتعاون من أجل بذل المزيد من الجهد لتعزيز الوعي لدى الجميع بأهمية المشاركة في تفعيل بنود نظام العقوبات والتدابير البديلة، ولتكون تلك الجهات شريكًا حقيقيًا في تأهيل المحكوم عليهم ليكونوا فاعلين في المجتمع.

مكررًا شكري البالغ وتقديري الصادق لجميع المشاركين في هذا المؤتمر، ومتمنيًا لأولئك الذين شاركونا من الخارج طيب الإقامة في بلدهم الثاني مملكة البحرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حرر في 27 سبتمبر 2022

المنامة - مملكة البحرين

انتهى/-